ISSN :1112-4377 مجلة المعيار

مجلد: 26 عدد: 63 السنة:2022

إيمانويل كانط وأسس الميثافيزيقا المشروعة

Immanuel Kant and the Foundations of Legitimate Metaphysics

د.آسيـــا واعـــــر[1]

جامعة باجي مختار عنابة

Assia.ouar@univ-annaba.dz

تاريخ الوصول 2021/04/30 القبول 2021/08/05 النشر على الخط 2022/01/15

Received 30/04/2021 Accepted 05/08/2021 Published online 15/01/2022

ملخص:

تعتبر القضايا الميثافيزيقية أبرز القضايا الفلسفية بإطلاق وهي ضمن القضايا الأولية التي نظر فيها الإنسان وانكب على درسها، وإذا كانت تمثل المحور الأساس الذي يدور عليه الفكر الفلسفي فلنا أن تساءل عن حقيقة وطبيعة قضاياها هذا إذا ما كنا نسعى إلى تحقيق العلمية

ألف العقل الإنساني الخوض في مباحث القضايا الميثافيزيقية بمناهج فاقدة للسياق المعرفي الأمر الذي أبعدها عن اليقين العلمي فأتت دراستنا هذه لتبيان دعوة كانط إلى تأسيس ميثافيزيقا مشروعة – علمية – تضاهي دقة نتائجها دقة نتائج العلوم الرياضية والفزيائية، و بالتالي الانتقال من ميثافيزيقا تدور في حلقة مفرغة وغير مجدية إلى ميثافيزيقا تتطور وتزدهر كبقية العلوم الأخرى. من خلال اعتمادها لآليات ومبادئ عقلية كما تخضع لحدوده، هذا الأخير الذي ما إن يتجاوزه العقل حتى يصبح البحث في هذا المجال مجرد عبث فكري لا طائل منه. دراسة اقتضت اعتماد المنهج التحليلي والمتضمن المنهج المقارن والنقدي مما أسفر عن نتائج لها وزنا مما تحمله في طياتها من قيم علمية ومعرفية

الكلمات المفتاحية: العقل، الميثافيزيقا، غير المشروعة، المشروعة.

Abstract:

Metaphysics is one of the first questions examined and studied by the human being, and it is the centerpiece on which philosophical thought rests. But the truth of their problems must be answered if we pursue scientific research.

Human mind has accustomed itself to delve into discussions of metaphysics with approaches that lack epistemic context, which led it to stray away from scientific certainty. Hence, our study comes to clarify Kant's call for the establishment of a legitimate metaphysics – scientific – whose results can match in accuracy those of mathematics and physics. This will enable metaphysics to move from running in useless circles to developing and prospering like other sciences by adopting logical mechanisms and principles and by keeping to the limits of the mind.

Keywords: Mind, Metaphysics, Illegitimate, Legitimate.

[1] – المؤلّف المراسل: د.آسيـــا واعــــر البريد الإلكتروني: **assia.ouar@univ-anaba.dz**

1. مقدمة:

يمكن القول أنّ إعمال العقل للذوات الإنسانية قد شكل و-لايزال- صورا عدة من التفكير الفلسفي، هذا الأخير الذي اهتم بدرس وتمحيص الوجود بشقيه المادي والمعنوي، في مجالي الأنا واللاأنا متخذا في ذلك سبلا ومناهج عقلية منطقية حتى يضمن نتائج صادقة خالية من الأخطاء والتناقض، لذا يمكن القول أنّ الخوض في الحقل المعرفي الفلسفي هو الخوض في مجال مفتوح على مختلف الميادين العلمية والمعرفية، ماذام أنّ الغاية الأولى للممارسة الفلسفية هي الحق وإدراك كنه الأشياء، وما إعمال العقل في تاريخ الفكر الإنساني إلا سعي وراء هذا اليقين. إعمال طال جميع الميادين العلمية والمعرفية الرياضية منها والفيزياية والإنسانية، إلاّ أنه ومع مطلع القرن السابع عشر بدأت العلوم تتخذ لها نهجا منفصلا عن النهج الفلسفي بحجة أنّ هذا الأخير لم يعد وظيفيا ولاقاض بالحاجة العلمية وما توصل إليه العلم مقضايا تطلب درسها بنهج خاص؛ فكانت بذلك العلوم الدقيقة والعلوم التجريبية والعلوم الإنسانية،(...)إلخ، التي وحسب اعتقادنا مهما ادعت أنها انفصلت عن الفلسفة فإنها لاتزال بحاجة إليها، هذه العلوم التي يرى فيها المفكرون أن نتائجها يقينية قطعية بخلاف الفكر الفلسفي – الميثافيزيقي – الذي تكون نتائجه نسبية أو حتى يتعدى الأمر إلى القول بأنها مجرد قضايا فارغة من المعنى لاينبغي بأي حال من الأحوال أن ينشغل العقل بقضاياها، والحجة في ذلك أنّنا ومنذ عصور ماقبل الميلاد لم يتمكن العقل بعد من أن يتقدم بها وبإشكالاتها قيد أنملة، ومجمل ما قيل فيها وما أتى من درس وتحليل لمباحثها قد كان متباينا فيما بين دارسيها، الميثافيزيقا وسير حركتها في دائرة مفرغة إشكال شغل الفكر الكانطي حتى يمكن القول أنّ الفلسفة الكانطية برمتها تصب في قالب تحليل هذا الإشكال، هل فعلا الميثافيزيقا بحث لاطائا منه وإذا سلمنا بهذا لم لم تستطع العقول أن تتخلى عنه ولو في مرحلة من مراحل تاريخ الفكر الإنساني الأمر الذي أدى إلى طرح **إشكال** تمثل في مدى إمكانية التأسيس لميثافيزيقا علمية تضاهي في صدق نتائجها ودقتها صدق ودقة نتائج العلم؟ **تهدف** ورقتنا البحثية هذه إلى تحليل ما أتى به إيمانويل كانط وهو يقصل في قضية مدى مشروعية الإنشغال بالميثافيزيقا فضلا عن تحديده لأسس الميثافيزيقا المشروعة والتي ينبغي للعقل أن ينشغل بها إذا ما أراد أن يرتقي بمستواها إلى المستوى العلمي فتضمن تجاوز العوائق التي تحيد دون تقدم مباحثها ودون أن نصل فيها إلى نتائج صادقة لالبس عليها؛ وطبيعة الدرس اقتضت اعتماد **المنهج التحليلي** والذي حللنا فيه الموقف الكانطي من القضية، وكيف حدد الأسس والضوابط لقيام ميثافيزيقا مشروعة، وهذا ما نجده في النقاط التالية:

2. مقدمة في الميثافيزيقا

الميثافيزيقا – Metaphysics- مصطلح يدل في عمومه على درس الماورائيات، وهو تركيب بين مصطلحي الميثا والفيزيقا، أما الميثا فتعني ما وراء وأما الفيزيقا فتعني كل ماهو تجريبي حسي، وبالتالي فالتركيبة تدل على ماوراء الطبيعة، أي علم ما بعد الطبيعة، ويعتبر أرسطو أول من كتب في هذا المبحث وتحديدا في ماخطه وحواه مؤلفه الفلسفة الأولى، الذي ضم أبرز القضايا الميثافيزيقية، كالبحث في اللامتناه وفي الأنفس وهذا من خلال إعمال العقل، وغالبا فقد حددت على أنها "المعرفة أو البحث عن المطلق، إنها المعرفة التي يقدمها حدسُ الأشياء المباشر، في مقابل الفكر العقلي، كما ينظر إليها على أنها معرفة بالعقل القادرة وحدها على بلوغ صميم الأشياء"[1]، وإذا كنا نعتبر أنّ المباحث الميثافيزيقية بمثابة عماد المباحث الفلسفية نجد أنه قد انتقل الدرس فيها من البحث عن الماورائيات كقضية وجود اللامتناه إلى البحث في قيم الخير والجمال إلى إشكالات راهنية واقعية علمية تنحو منحى "طلب التفسيرات الممكنة : كيف تكون قيم القواعد السلوكية ممكنة في العالم؟ كيف تكون الظواهر الذهنية ممكنة في عالم مادة في حركة؟ كيف تكون حرية الفعل ممكنة في عالم القانون الطبيعي؟ كيف

[1]- أندري لالاند، **موسوعة لالاند الفلسفية**، تعريب: خليل أحمد خليل، ط2، بيروت، 2001م، ج3، ص 792.

يمكن أن تكون هناك كائنات مجردة في عالم الحوادث والفرديات الأخرى؟"[1]، إنّ المتعارف عليه أنّ أول من اعتمد هذا المبحث الفلسفي هو **أرسطو** وهذا بما وسمه بالفلسفة الأولى والتي عني بأنها تلك الممارسة العقلية التي تهتم " بالمبادئ الأولى أو بالتساؤلات الأولى وما يرتبط بذلك من مشاكل ومسائل تتعلق بطبيعة الواقعة القصوى أو النهائية، أو بتصور الواقعة الكاملة، تلك الواقعة التي تعني بالبحث عما يكون عليه الوجود في جوهره"[2]، وللميتافيزيقا مدلولات استخدمها أرسطو إذ كان يطلق عليها" العلم الأول، وكلمة الأول إنما تعمي أسبقية منطقية بالنسبة لسائر العلوم، فالعلم الأول هو الذي يكون موضوعه سابقا من الوجهة المنطقية على أي علم آخر، كما يطلق عليها أحيانا اسم "الحكمة" قاصدا بذلك أنها الغاية التي تسعى إليها العلوم في بحثها، ثم يطلق عليها أحيانا اسم اللاهوت أو العلم الذي يشرح طبيعة الله"[3]، والمتأمل في هذه المدلولات الثلاثة يجد أن أرسطو قد جمع فيها أسس هذه الممارسة الفكرية وحقيقة الإنشغال بها فالعلم الأول إنما يقصد به أولى العلوم الواجب الوقوف عليها والتي لايتسنى قيام اي علم إلا بعدها، وعن الحكمة فهي تعني إصابة الحق في القول والعمل وهنا نجد أرسطو وكأن لسان حاله يقول بمدى أهمية هذا المبحث ومدى لزوم توخي الدقة والرصانة في عملية البحث وهذا من خلال التمكن من إختيار الآليات الأنسب والنهج السليم طالما أنّ المادة التي سيبحث فيها مفارقة والتي أطلق عليها "اللاهوت" وهذا مايميز الدرس في الميتافيزيقا ابتداء، لتتبعه قضايا أخرى تتمحور حول ضبط كنه الأشياء وجوهرها ومن ثمة البحث في الوجود، والبحث في النفس فضلا عن درس القيم الإنسانية والقيم الأخلاقية من خير وفضيلة وسعادة وما يقابلهما من شر وشقاء، لينتقل – البحث- فيها في العصر الحديث والمعاصر إلى الحقل الإبستيمولوجي وضبط كنه آليات المعرفة من خلال البحث في مصدر المعرفة، وفي آلياتها والبحث عن العلاقة القائمة بين الذات المدركة والموضوعات المدركة.

تجدر الإشارة إلى أنّ "التقسيم الأولى لمباحث الميتافيزيقا تمثل في إشكالات أربع: المبحث الأنطولوجي، المبحث الكزمولوجي، المبحث السيكولوجي، والمبحث الثيولوجي الطبيعي – اللاهوت الطبيعي"[4]، والمتأمل في هاته المباحث الثلاثة يجد أنها تمثل بشكل أو بآخر المباحث الكبرى التي تضرب أعماق الفكر الفلسفي الأمر الذي أدى إلى القول بوجود علاقة بين الميتافيزيقا والفكر الفلسفي، بل جتى يمكن القول أنّ هذا الأخير ماهو إلا في غالبيته بحثا في الميتافيزيقا، إذ تنحصر مهمة الميتافيزيقا في محاولة "تصور طبيعة الواقعة الكاملة أو الكيان الفعلي ومن ثمة فهي تحاول الكشف عن الأفكار الأساسية الملائمة، وصياغة نسق من الأفكار العامة"[5]، صحيح أنها البحث في الوجود بما هو موجود وهذا ماكان من التعريف الأرسطي لها إلا أنّ حقيقتها أنّها تتجاوز الفيزيقي وبالتالي فهي مفارقة الموجود لوجوده ليأتي هيدجر بأضربها المختلفة التي تناولت الوجود على أنه "فعل خالص وهذا مع ثوما الإكويني ، أو أنه "تصور مطلق" مع هيجل، أو "إرادة القوة" مع نيتشه كل هذا في حقيقته إنما هو فيزيقا وليس بالمبحث الميتافيزيقي باعتبار أنه بحث في الموجود بما هو كذلك وفي كليته"[6]، وبغض النظر عن مجمل التساؤلات التي حواها الدرس في الحقل المعرفي الميتافيزيقي أو في تحول الطرح من الكلاسيكي إلى المعاصر فإنا نجد أنفسنا نتساءل حول إمكانية هذه الممارسة كما نتساءل عن صحة النهج الذي يتخذه العقل في ذلك، خصوصا إذا ما كان هناك استهجان صارخ لهذه المساعي

---

[1]- هوندرتش–ت، **دليل أكسفورد في الفلسفة**، تر: نجيب الحصادي، المكتب الوطني للبحث والتطوير، ليبيا، 2003م، ج4، ص 898.

[2]- ليكليرك إيفور، **ميتافيزيقا وايتهد**، عرض تمهيدي، تر: علي عبد المعطي محمد، ملتقى الفكر، الإسكندرية، 1958م، ص71.

[3]– زكي نجيب محمود، **موقف من الميتافيزيقا**، ط2، دار الشروق، القاهرة، 1983م، ص71 .

[4]– إمام عبد الفتاح إمام، **مدخل إلى الميتافيزيقا مع ترجمة للكتب الخمسة الأولى من ميتافيزيقا أرسطو**، ط1، نهضة مصر، مصر، 2005م، ص ص 33- 39 .

[5]– ليكليرك إيفور، **ميتافيزيقا وايتهد**. ص85

[6]– محمود رجب، **الميتافيزيقا عند الفلاسفة المعاصرين**، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1986م، ص43

الفكرية من قبل العديد من المفكرين والفلاسفة، رفض لم يكن من أجل الرفض بقدر ماعتمد على حجج واقعية عقلية أفادت بأنّ لاأهمية بإطلاق أن نشغل أنفسنا بمثل هذه القضايا خاصة وأنّ العقل لم يتمكن بعد بأن يصل إلى حل قطعي في أي واحدة منها، لأنّ مادة البحث لاتسمح بذلك وهنا نتساءل إن كانت فعلا هذه الأخيرة سبب رفض هؤلاء، ثم هل يستطيع الإنسان أن ينسلخ من التفكير في الماورائيات ذلك البعد الذي نعتقد أنه يحوي العديد من الحقائق التي يعتمد عليها بشكل أو بآخر الوجود الإنساني، وإذا كان الأمر كذلك أي إذا كانت هناك ضرورة تلزم العقل أن يخوض في مثل هذه القضايا وجب النظر في المنهج المعتمد من قبل دارسيها إن كان يوافق طبيعتها وطبيعة طرحها أم يحيد عنا، القضية التي وقف عندها العقل الكانطي مسائلا وناقدا المنهج الذي اعتمد العقل الإنساني في قضايا الميثافيزيقا، ليجد أنّ كل ما كان من دراسات سابقة قد أخطأت وبشكل كبير في نهج بحثها كما أنها لم تعتد بالعدة العقلية المناسبة والصالحة لمثل هذه القضايا، فكيف ذلك ؟

3. الميثافيزيقا وسؤال المنهج – الميثافيزيقا غير المشروعة –

عادة ما يعرف القول في الميثافيزيقا أنه قول في الفلسفة، ولقد شكل و-لايزال- مبحث الوجود أكبر المباحث الميثافيزيقية بإطلاق، ولم يتأمل العقل هذا الوجود من جانبه الفيزيقي إلا بعد أن خاض جذوره من الناحية الميثية أي الفلسفية، وكان هذا منذ عصور ما قبل الميلاد حين تباينت الآراء والمواقف في تحليل إشكال أصل الكون، فكان البحث الأنطولوجي والوقوف على حقيقة كون الأنا واللا-أنا الذي يحويها محل اهتمام العديد من المفكرين الذين انكبوا على درسها وتمحيصها، ولعلّ البحث في وجود اللا-أنا قد كان سباقا في الظهور وهذا ما نجده في فلسفة الطبيعة وهي تساءل وتحلل الوجود من جانبه الكزمولوجي، فكان الإشكال الرئيسي حول المادة الأولى التي أتى منها فذهب "**طاليس**"(**642– 546**)**ق.م** إلى أنّ الكون قد "نشأ من أصل واحد هو الماء والوجود إنما نتج عن تحولات حدثت في عنصر الماء فالصخور ماهي إلا مياه تجمدت، والتراب ما هو إلا فتات الصخر، والهواء هو ماء قد تبخر ، والسحاب بخار تكاثف، والنار إنما تكون نتيجة لاحتكاك هذه الأجسام التي تجمدت عن الماء فكل شيء إذن يرجع أصله إلى الماء"[1]، واعتبار الماء أصل الشيء فيه نسبة كبيرة من الصحة باعتبار أنّ الحياة لا تكون إلا بعنصر الماء، إلا أنّ "**أنكسمندرس**"(**610– 546**)**ق.م** وهو الآخر فيلسوف طبيعي يوناني رأى أنّ الكون يرجع أصله إلى اللامحدود أي إلى اللامتناهي الذي انفصلت منه وبطريقة ما نواة نتج عنها النار والضباب المظلم، أما الضباب فقد تصلب في مركزها فصار أرضا، بينما اضمرت شعلة النار المحيطة فكانت منها الأجرام السماوية"[2]، وهنا نجد أنفسنا نتساءل عن مصدر هذا التحليل الذي يقارب بشكل من الأشكال ما أتى به العلم في نظرية الانفجار الكبير والتي كانت نتيجة لدراسات تعتمد آليات تكنولوجية في غاية من الدقة تبحث في مادة الكون وفي كيفية نشأته؛ المادة التي قال بها أيضا "**هيراقليطس**"(**585–470**)**ق.م** الذي اعتبر النار هي أصل الكون وأنّ الموجودات في تغير مستمر وصيرورة دائمة، لنجد "**أنكسمانس**"(**588– 525**)**ق.م** الذي يرجع أصل الكون إلى الهواء، ففي حركته اللانهائية يتكاثف فتتكون أشياء مادية كالنار والريح والسحاب والماء والتراب والمعدن والصخر وبذلك نكون أمام مادة العالم و المؤسسة له؛ إلى غيرها من الآراء التي اعتمدت على الميثوس في تحليلها لهذه القضية، ومن البحث في وجود اللاأنا إلى تحليل ما حواه الفكر الفلسفي في وجود الأنا لتنقسم الآراء في هذا إلى موقفين رئيسيين يتزعمهما برتراند رسل في الوجودية الملحدة وسورين كيركجارد في الوجودية المؤمنة على التوال ولقد كان لكل واحد منهما تحليله وحججه التي أتى بها في حقيقة الوجود الإنساني لايتسع المقال لذكره، لأنّ الغاية

---

[1]- أبو حجر أحمد عمر، **التفسير العلمي للقرآن في الميزان**، ط1، دار قتيبة، بيروت، 1991م، ص361

[2]- المرجع نفسه، ص361

المرجوة من كل هذا ومن الإشارة إلى المبحث الميثافيزيقي: كالبحث في حقيقة اللامتناه وفي المباحث ذات الطابع الإسكاثولوجي ، وفي ضبط كنه قيم الخير والشر وما يجرى نحوهما من مباحث في القيم الإنسانية كل هذا وغير كثير متشعب إنما غايتنا لاتكمن بسرد ما جاء في تحليل هذه القضايا وإنما بأن نتأمل نهج الخوض في هذا المبحث – المبحث الميثافيزيقي- ثم محاولة إيجاد حل لإشكال مدى رصانة الأساس والآليات التي اعتمد عليها هؤلاء في تحليلهم وهل تمكنوا فعلا من الوصول إلى نتائج صادقة خالية من التناقض، ثم إذا كنا نعلم أنّ المنهج المعتمد في الحقل الميثافيزيقي هو المنهج الإستنباطي فلم لم تتوحد النتائج في آراء هؤلاء ولم كل واحد منهم يدعي صدق نتائجه ثم ما هي المبررات التي يقدمها هؤلاء على صدق نتائجهم، كل هذا وغيره كثير يشكل في نظر كانط الأسباب التي أدت إلى قيام ميثافيزيقا غير مشروعة بها العديد من الآراء المتباينة والمتضاربة فيما بينها، فأضحت بذلك مباحثها تدور في حلقة مفرغة في نقطة الصفر ولم تحرز بعد أي تقدم رغم إنشغال العقل بمباحثها منذ أمد بعيد. عكس ما نلمسه في العلم الذي يحرز تقدما متواليا ، وكان هذا هم العقل الكانطي الذي راح يبحث في أزمة الميثافيزيقا كما راح يبحث في الحلول الناجعة التي تمكننا من أن ننهض بها علميا ومعرفيا.

4. إيمانويل كانط والفصل في إمكان أو لا إمكان الميثافيزيقا بعامة

يذهب كانط إلى أنّ الميثافيزيقا هي "جملة المعارف التي تُستفاد من العقل وحده، أي من ملكة المعرفة قبليا بالمفاهيم، دون الإستعانة بمعطيات التجربة ولا بحدوس الزمان والمكان فهي تمتاز بالسمة الأولى من علم النفس الخُبري ومن الفيزياء، وبالسمة الثانية من الرياضيات، وهي من جانب آخر ليست صورية مثل المنطق، لكنها مادية من حيث انطباقها على أغراض محددة، تسمح بصياغة قبلية لشروط وجودها المظهري"[1]، ويعد كانط حامل لواء الفكر النقدي في تاريخ الفكر الفلسفي، ولم يكن ليحمله لولا خوضه غمار البحث عن مدى شرعية المباحث الميثافيزيقية وكيف نؤسس لهذه الشرعية، لذا فقد عرف بأنه أب الفلسفة النقدية، حتى أنه يمكن القول أنه ما إن تعرض العقل في الحقل المعرفي الفلسفي- إلى هذه الحركة: حركة النقد إلا ويجد نفسه معتمدا الإنتاج الكانطي في آراءه النقدية، هذه الأخيرة التي كانت تصب في قالب واحد وهو "إلى أي مدي يمكن أن نثق في قدرات العقل على تحصيله المعارف اليقينية؟"، إشكال ضمن أساسيات الفلسفة الكانطية التي اتخذت من العقل موضوعا ومن النقد منهجا، لذا نجد أنه بحث أولا عن المصدر الذي يفرز لنا معارف شتى العلوم والتي صنف ماجاء فيها من آراء إلى نظريتين لاثالث لهما، هما:

1.4. النزعة العقلية

وهو الموقف الذي يرى بأنّ الحقائق المتعلقة بالطبيعة وبما فوق الطبيعة إنما تدرك بالعقل وحده مستقلا عن التجربة الحسية، وكان أفلاطون أول من قال بالتصورات القبلية وهذا ضمن نظريته في الإستذكار حين ذهب إلى أنّ النفس الإنسانية "معن البدن قبل وجوده، ولما كان وجودها هذا متحررا من المادة وقيودها تحررا كاملا، أتيح لها الإتصال بعالم المثل أي بالحقائق المجردة وحين اضطرت إلى الهبوط من عالمها المجرد للإتصال بالبدن والارتباط به في عالم المادة، فقدت بسبب ذلك كل كانت تعلمه من تلك المثل والحقائق الثابثتة، إلا أنها تبدأ باسترجاع إدراكاتها عن طريق الإحساس بالمعاني الخاصة والأشياء الجزئية، لأنّ هذه المعاني والأشياء كلها ظلال وانعكاسات لتلك المثل والحقائق الأزلية الخالدة في العالم الذي كانت تعيش النفس فيه"[2]، فالنفس إذن كانت حسب أفلاطون سباقة في الوجود عن البدن متواجدة في عالم المثل وجودا مستقلا ، ثم انتقلت إلى العالم المادي وإذا بها نسيت ما شاهدته في ذلك العالم، فإذا رأت هذه الجزئيات المحسوسة تذكرت معارفها السابقة، على أن تكون المعارف كلية في عالم المثل جزئية يشوبها النقص في عالم الشهادة، فالمعرفة عند أفلاطون تذكر لما

[1]- أندري لالاند، **موسوعة لالاند الفلسفية**، ص793

[2]- محمد باقر الصدر، **فلسفتنا**، ط3، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 2009م، ص100

كان من كليات في عالم المثل، والأمر نفسه مع أبي العقلانية الحديثة "رينيه ديكارت" الذي لم يجد غير النهج العقلاني – الرياضي- سبيلا لبلوغ اليقين المعرفي بعد ما كان من رحلة معاناة شاقة في بحثه عن حقائق الأشياء، رحلة الشك التي دامت طويلا وطالت كل شيئ ابتداء من الموروث الفكري إلى ماا يحصل من معارف من خلال ما تمتلكه الذوات من حواس ظاهرة وباطنة إلى أن وجد ضالته من خلال الكوجيتو، والنزعة العقلية تقول بمنبعين للتصورات "أحدهما الإحساس والآخر الفطرة، بمعنى أنّ الذهن البشري يملك معان وتصورات لم تنبثق عن الحسن وإنما هي ثابتة في صميم الفطرة،"[1]، فكانت بذلك أفكارا واضحة بداتها في العقل البشري ولا يكون الحس في هذه النزعة سوى مصدرا لفهم التصورات والأفكار البسيطة، لذا كانت المعاني والتصورات لدى هذه النزعة مستنبطة من للنفس استنباطا ذاتيا من صميمها، ولا تنبثق أبدا من الحواس، الأمر الذي ينقضه أصحاب النزعة الحسية وتفصيل هذا في مايلي:

2.4.النزعة الحسية التجريبية

بالمقابل نجد النزعة التجريبية التي ترى أنّ التجربة الحسية هي ينبوع كل الحقائق و التصورات، فالإحساس بنظرة هؤلاء هو الممون الوحيد للذهن البشري بالتصورات والمعاني، وكان من أبرز هولاء: "جون لوك" و"دفيد هيوم"، هذا الأخير الذي بين في مؤلفه رسالة في الطبيعة البشرية مدى أهمية الحواس في الحصول على المعرفة، وألا معرفة إلا بوجود الحواس وهذا ما حاول أن يحلله في مؤلفه"رسالة في الطبيعة البشرية" ذهب دفيد هيوم إلى أنّ المصدر الوحيد للمعرفة الإنسانية هي الحواس، الظاهرة منها والباطنة أيضا، ذلك أنّ هذه الأخيرة الكفيلة بأن تمدنا بما يحدث بداخلنا من انفعالات حتى إذا مازال المؤثر المسبب لهذه الانطباعات، بقيت الآثار التي تعد عند دفيد هيوم "الفكرة" إذ يرجع الإدراك إلى الإنطباعات وإلى الأفكار، وإذا كانت الأولى هي الأصل فإنّ الثانية ماهي إلا نسخة منها، لذا ينكر هيوم الأفكار المجردة، ويقول بالأفكار االناتجة عن الجزئي يمكن النظر فيها عن طريق الألفاظ الكلية. لذا يؤكد "دفيف هيوم" على جميع أفكارنا إنما هي عن أشياء جزئية وكل ما يختزنه المرء من أفكار وتصورات فإنما نتاجا لحواسه، "وكذا لوحصل عيبا في العضوسيفقد نوعا من أنواع الإحساسات، وقلما يكون قادرا على امتلاك الأفكار المتناسبة، فلا يمكن لأعمى أن يعطي أي فكرة عن اللون ولا لأصم أي فكرة عن الصوت"[2] وبمجرد ما يسترجع هؤلاء ما فقدوه من أعضاء يسترجعون أحلسيسهم وبالتالي ينهمر عليهم سيل من التصورات والأفكار، وكذا ما أتى به "جون لوك" في مؤلفه "مقالة في التفكير الإنساني" الذي أرجع فيه جميع التصورات والأفكار إلى الحس. وبهذا يذهب أنصار هذه النزعة إلى أنّ التصور والمعنى إنما مصدره الحس، "والقوة الذهنية هي القوة العاكسة للإحساسات المختلفة في الذهن، فنحن حين نحس بالشيء نستطيع أن نتصوره، أي: أن نأخذ صورة عنه في ذهننا وأما المعاني التي لايمتد إليها الحس فلا يمكن للنفس ابتداعها وابتكارها ذاتيا وبصورة مستقلة، وليس للذهن بناء على هذه النظرية إلا التصرف في صور المعاني المحسوسة، وذلك بالتركيب والتجزئة بأن يركب بين تلك الصور أو يجزئ الواحدة منها، أو بالتجريد والتعميم: بأن يفرز خصائص الصورة ويجرها عن صفاتها الحاصة، ليصوغ منها معنى كليا "[3].

دام حال الفكر منقسما بين النزعتين لمدة من الزمن موقف يقول بالعقل ومناهض له يقول بالحس والتجربة، وعلى أنقاض هذا أسس كل منهما مبادئه ومنطلقه الفلسفي إلى أن أتى كانط وبنهجه النفدي بين كيف لكل منهما هفواته وزلاته رؤاه للقضية وقال بالنزعة الموالية:

[1]- المرجع نفسه، ص 102.

[2]- دفيد هيوم، **مبحث في الفاهمة البشرية**، تر: موسى وهبة، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2008م، ص41.

[3]- محمد باقر الصدر، **فلسفتنا**، ص 105.

3.4. النزعة التوليفية

تأمل كانط في النزعتين فوجد أنّ كل واحدة منهما إنما اهتمت بجانب واحد دون الآخر، فأما العقليون فقد أولت اهتماما بالغا بالعقل وقالت بأولويته على الحواس، وأما الحسيون فهم بدورهم ومن زاويتهم فقد اهتموا بالحواس ومنحوها الأولوية التامة على العقل، وكل منهما اهتم بجانب وأهمل جانب آخر وهذا فيه نقص ومغالطة، لأنّ مصدر معرفتنا وتصوراتنا إنما ناتج عن المجالين معا، ولم ينتج عن كجال واحد دون الآخر، لأنّ الإنسان لا يحتكم على الكليات والمجردات إلا بعد توظيف ما احتكم عليه من جانب الحس بعد أن أخضعه لما يملك من ملكات، وبهذا فإنّ مصدر تصوراتنا وأفكارنا إنما هي نتاج الجس والعقل معا.

إنّ ورقتنا البحثية هذه لاتهدف إلى تبيان وضبط مجمل النزعات والمواقف التي أدلت بدلوها في كيفية التأسيس المعرفي لحقائق الأشياء، وإنما الإشارة إلى أنّ العقل قد بحث في آليات العقل وفي تصوراته فبحث عن المصدر والأساس الذي يؤسس للمعرفة الإنسانية قاطبة، وإذا كان الأمر محسوما بالنسبة للعلوم الدقيقة والعلوم الطبيعية فهو غير كذلك بالنسبة لعلم الماورائيات وهنا تأتي الإسهامات الكانطية بتحليل دقيق رصين حتى يمكن القول أنّه المحور الأساس الذي كانت تدور حوله فلسفة كانط برمتها.

5. علمنة الميثافيزيقا – بناء الحكم وفلسفة العقل المجرد –

يكاد يكون الحديث عن علمنة الميثافيزيقا ضربا من الخيال، إذ كيف يتسنى أن نخضع الماوراءيات إلى أحكام العقل وإلى منطقه، ثم كيف يتسنى بعدها أن نسمح لأنفسنا بأن نطلق على ممارساتنا في هذا الحقل بأنها مباحث ميثافيزيقية، ذلك أنّ العقل الإنساني قد ألف بشكل أو بآخر أن ينظر إلى هذه القضايا على أنها أولية جوهرية ولها من الخاصية ما يجعلها تختلف كليا عن القضايا العلمية، وهنا نجد المسعى الدقيق لكانط وهو يخط مؤلفه نقد العقل المحض، حين انتقد العقل وآلياته كما انتقد مدى مصداقية النتائج التي يمكن له أن يصل إليها وهو يعتد بآلياته وبمنطقه؛ ليجد نفسه يحلل إشكالا في غاية من الأهمية تمثل في مدى إمكانية العقل في تأسيسه لميثافيزيقا علمية تضاهي في دقتها ويقينها دقة ويقين القضايا العلمية. نلمس هذا في:

1.5. الأحكام الأولانية

كان المنطلق الكانطي من فحصه لأساسيات العلوم الدقيقة و لعلم الطبيعة الخالص – الفيزياء- وما يخول لها أن تكون كذلك، فوجد أنّ كل منهما ينطلقان من أحكام تحمل يقينها في ذاتها، ألا وهي الأحكام التحليلية التأليفية الأولانية، على أنّ الفرق الكامن بينها أنّ "الأحكام التحليلية هي تلك التي يفكر فيها الاقتران بين الحامل والمحمول من خلال الهوية، أما الأحكام التأليفية فيكون التفكير في الإقتران من دون الهوية المذكورة، فالحكم التحليلي لا يضيف بالمحمول شيئا غلى أفهوم الحامل، ولايقوم سوى بأن يفككه بالتحليل إلى معانيه الجزئية التي سبق وأن فكرت فيه ولو بشكل مختلط، أما الحكم التأليفي فهو يضيف إلى أفهوم الحامل محمولا لم يكن ليفكر فيه، ولم يكن بوسعنا أن نستمده منه بأي تحليل"[1]، وبهذا تكون الأحكام التجريبية حسب كانط كلها تأليفية، وكذا الأحكام الرياضية لأن معرفتنا الإعتبارية القبلية هي دائمة الحاجة إلى المبادئ التأليفية، وبذلك يمكن القول أنّ الأحكام التأليفية الأولانية التي تحويها الرياضيات هي تأليفات أولانية يُصطلح عليها بالحدس إنها ""حدوس" أولانية حاول فيها كانط أن يبين أنه لايمكن أن يعبر عنها بتصورات عامة شاملة، لننتهي بأمر الموضوعية العلمية والتي والتي تقول أنّ المكان الرياضي يجب أن يوجد في المكان الفيزيقي، وينتج عن هذا أنّ المكان الفيزيقي يفترض المكان المكان

[1]- إيمانويل كانط، **نقد العقل المحض** ، تر: موسى وهبة، مركز الإنماء القومي، لبنان، 1988م، ص 49.

الرياضي شرطا له: إذن الرياضيات سوف تنطبق على الفيزيقا"[1]، وكذا في إمكانية الأحكام الأولانية في علم الطبيعة الخالصة التي تستند إلى الحدوس التي يعتمد عليها العقل من تحققه للأشياء، فتكون بذلك موضوعية الطبيعة من حيث أنها مرتبطة بالإنية؛ وانطلاقا من هذا لم يكن هناك أي إشكال قائم في صحة ما يصل إليه العقل في الحقل المعرفي الرياضي والطبيعي الخالص لأنهما يقدمان الضمان على صحة نتائجهما بما اعتمداه من أحكام، فالرياضة تقدم البداهة الخاصة بها والطبيعة الخالصة تقدم التجربة، إلا أننا نجد أنفسنا أمام إشكال يُطرح ابتغاء الميثافيزيقا، فإذا كان العلم يقدم ضمانا على صحة أحكامه فالميثافيزيقا تفتقد لهذا ولاتقدم أي ضمان لصحة أحكامها ، الأمر الذي أدى بكانط إلى البحث عن الشروط الضرورية والكافية لصحة مثل هذه الأحكام ثم مدى تحققها في الميثافيزيقا.

2.5. في الأحكام الأولانية للميثافيزيقا – الميثافيزيقا المشروعة–

يرى كانط أنه لايمكن بأي حال من الأحوال أن تكون هناك ميثافيزيقا دقيقة رصينة دون الرجوع إلى ما يعتمده العقل من أحكام وهو يخوض القضايا الميثافيزيقية، هذه الأخيرة التي تميزت بأنها متعددة مختلفة متباينة دون أن نصل إلى رأي جامع، وهذا ما يجعل العقل أمام ميثافيزيقا لاعلمية، فعلى العقل أن يضع حدوده وضوابطه التي تخول له الوصول إلى نتائج صادقة، ليبرهن بالحجة المنطقية والعقلية على أنّ "جميع علوم العقل النظرية تتضمن أحكاما تأليفية قبلية بوصفها مبادئ"[2]، ومنه تعتبر المشكلة العامة للعقل المحض متضمنة السؤال: **كيف يمكن للأحكام التأليفية القبلية أن تكون؟** الإشكال الذي غاب عن كثير من العقول مما ترتب عنه تخبط العقل في حركة فكرية مفرغة في المجال الميثافيزيقي، هذا الأخير الذي يتوقف قيامه أو انهياره بحسب ما وضع من حل لهذا الإشكال، ويراد بعلمنة الميثافيزيقا أن تكون قادرة على المعرفة وعلى الإقناع بالحجة والدليل تماما كالعلم لا أن تتخذ من التمويه منهجا لها، الأمر الذي يتطلب "نقد للعقل نفسه يقدم لنا الذخيرة التي نمتلكها من التصورات القبلية ويقسمها بحسب مصادرها المختلفة: القوة الحاسة، الذهن، العقل، وفضلا عن ذلك أن يقدم لنا النقد جدولا كاملا لهذه التصورات، وتحليلا كاملا لها مع النتائج التي تستخلص منها، وبعد ذلك ينبغي وفوق كل شيء أن يبين لنا النقد كيفية إمكان المعرفة التركيبية بواسطة إستنباط هذه التصورات والمبادئ، كما أنه يجب أن يبين لنا في النهاية حدود إستعمالها، وكل ذلك في نسق متكامل"[3]، وهنا نجد المنطق الميثافيزيقي الذي يضعه كانط لنكون أمام ميثافيزيقا مشروعة لامموهة يتسنى للعقل أن يخوض غمارها بكل ثقة مؤكدا على أنّ عامل النقد وحده الكفيل بتحقيق هذه المهمة؛ وكل من اعتمد في درسه الميثافيزيقي على التحليل فإنه لم يصل إلى أي تقدم ولم يفد هذا العلم بشيء، لأنّ تحليل التصوراتحسب كانط ماهو إلا المواد التي يجب استخدامها في بناء الميثافيزيقا أولا. فإذا اعتبرنا مقولتا الجوهر والعرض من ركائز ما تقوم عليه الميثافيزيقا فوجب أن نبدأ أولا بتحليللهما وأن نعين قدر المستطاع تصورهما حتى يمكن توظيفهما مستقبلا، أما إذا "كنت لاأستطيع أن أثبت أنّ الجوهر قائم في كل ماهو موجود، وأنّ الأعراض وحدها هي التي تتغير، فان يساعد هذا التحليل أبدا على تقدم العلم[4]، وهذا ما عجزت الميثافيزيقا القيام به إذ لم تستطع أن تثبت قبليا وبطريقة صحيحة هذا المبدأ ولا مبدأ العلة ولا حتى أي شيء من القضايا التركيبية الأمر الذي يؤدي بنا إلى القول أنّ الممارسة التحليلة السائدة بهذا النهج لم تنته إلى شيء ولم ينتج منها شيئا.

---

[1]- إيميل بوترو، **فلسفة كانط**، تر: عثمان محمد أمين، 1926، ص ص 38- 44

[2]- إيمانويل كانط، **نقد العقل المحض**، ص50

[3]- إيمانويل كانط، **مقدمة لكل ميثافيزيقا مقبلة –متبوع بأسس ميثافيزيقا الأخلاق**–تر: نازلي إسماعيل حسين، موفم، الجزائر، 1991م، ص ص 173-174

[4]- المصدر نفسه، ص 178

ينفي كانط ابتداء أن نبني الأحكام في الميتافيزيقا على ما يشبه الحق والفرض، فعلينا أن ندرك قبليا كما نعتبر أنّ معطياتنا يقينية بالضرورة، كما يتوجب أن نقيم البرهنة على أنها كذلك، إنّ العلوم الرياضية التي تتمتع بدرجة كبيرة من الدقة واليقين المعرفي إنما تحوي أحكاما يقينية في ذاتها تتعلق بإمكان بعض الحالات في الظروف الواحدة وهي في جملة الحالات الممكنة تخضع لقاعدة ما، أما حالة الظن والتخمين اللذان يتخللا المنهج الإستقرائي فلا نجد لهما مكانا إلا في العلم التجريبي، خطوات تعد من إفرازات العقل السليم هذا الأخير الذي يُعد حسب كانط الحس المشترك بوصفه قادرا على الحكم السليم، والحس المشترك هو"ملكة المعرفة القادرة على استخدام القواعد استخداما عينيا، في مقابل الذهن النظري وهو الملكة القادرة على معرفة القواعد معرفة نظرية، وهكذا يمكن للحس المشترك أن يدرك فقط هذه القاعدة التي تنص على أنّ كل ما يحدث يتعين بعلته ولكنه لن يفهم هذه القاعدة أبدا بصورتها العالمة"[1]، عندها يستند الحس المشترك بما هو حادث في التجربة، ليربط بين أساسيات القاعدة ومعتقده الدائم فيحدث الفهم له ومنه يتوجب التسليم بالقضية، وهنا تكمن أهمية الحس المشترك وهذا في الإستعانة به كلما أمكنه أن يجد تأكيدا لقواعده في التجربة، وفهم هذه القواعد قبليا وبطريقة مستقلة عن كل تجربة إنما يقوم به الذهن وهو يتعدى تماما كل آفاق الحس المشترك، وهذا ما يمثل الآليات المعرفية للميتافيزيقا، الأمر الذي يستبعد الإعتماد على ضمان الحس السليم في حقلها المعرفي؛ ومن جهة أخرة يرى كانط أنه من الصعوبة بمكان أن يلج العقل قضايا من قبيل البحق عن طبيعة النفس أو ضرورة القول بأن هناك بداية أولى لهذا العالم لأنّ الدرس هنا يتطلب كما يلتزم بتوسيع المعرفة خارج كل حدود التجربة الممكنة، وهذا ما يتخطى حدود القدرات العقلية، إذ لامعرفة خارج حدود التجربة الممكنة الأمر الذي أدى بوضع شرطه لأي معرفة والمتمثل في الحس والعقل، لإإذا أردنا أن نأخذ بالدرس الموضوعي للميتافيزيقا علينا أن نحدد الإيطار الزمكاني لما نبحث، ليكون العقل وسطا بين الفهم المنطقي وبين الظاهرة المحسوسة – الملكة العارفة–، ومهما يكن من أمر فإنّ كل علم لايكون كذلك بالمنظور الكانطي إلا إذا اعتمد مسبقا على أحكام قبلية يقينية وكذا إذا أرادت الميتافيزيقا أن تحقق مشروعيتها وعلميتها يجب على كل من يخوض غمارها وفق نهج علمي موضوعي أن يتحقق أولا من إمكانية المعرفة القبلية لأي قضية سيخوضها بالدرس لاحقا.هذا وجملة القول أنّ كانط يفرق بين الميتافيزيقا غير المشروعة – الكلاسيكية– والتي تدور في حلقة مفرغة فهما خاضت من قضايا ومباحث في غاية من الأهمية تظل تتخبط في نتائج لاتحرز اي تقدم على الساحة الفكرية بينما الميتافيزيقا المشروعة والتي يدع كانط لإعمال العقل فيها فهي تلك التي نفحص أولا أحكامها الأولية وتتأكد بالحجة والبرهنة العقلية من إمكانية وجود معارف يقينية تنطلق منها.

6.خاتمة

تعتبر الميتافيزيقا من أبرز المباحث التي اهتمت – ولاتزال– بها العقول ذلك وأنه حسب اعتقادنا قد وجدت فيها ما يكمل شغفها المعرفي ولذتها العقلية التي تتوافق وطبيعتها الإنسانية، ولقد أطلق على جانب كبير منها بالفكر الفلسفي هذا الأخير الذي عرف مناهضة من قبل رواد العلم باعتبار أنّ القضايا الميتافيزيقية قضايا لاتجدي نفعا ولاتحقق أيا من النفع المادي كالتقدم العلمي الذي يرجع بالرقي والإزدهار لصالح الفرد والجماعة، لينتقل الإستهجان إلى عقر الفكر الفلسفي وتحديدا مع الفلسفة التحليلية حين اعتبرت أنّ القضايا الميتافيزيقية قضايا جوفاء خالية من المعنى، لتأتي الإسهامات الكانطية بشيء من التفصيل في القضية بمنهج عقلي محض نقدي، إذ دعا كانط إلى ضرورة التماس الميتافيزيقا المشروعة وتجاوز الميتافيزيقا غير المشروعة، وهنا نجد أنفسنا وعلى غير سابق حال من الفكر في تصنيف للميتافيزيقا لا من باب ترتيب لمباحثها وإنما في ضبط لماهيتها والأسس التي التقوم عليها، فرق كانط بين الميتافيزيقا غير المشروعة وهي تلك التي حظي بها

[1]– المصدر نفسه، ص 180

الفكر الإنساني في زمن مضى والتي لاقت ما لاقت من رفض واستهجان ذلك أنّ الخوض في غمارها لايؤتي أكله، لتبقى العقول تدور في حلقة مفرغة تاركة وراءها نتائج متباينة متضاربة وكل من أصحابها يدعي أنّ منطقه الأصح والأصدق رغم نسبية النتائج إن لم نقل أنها قد اتسمت بالذاتية في بعض الأحيان أو حتى أنها كانت متأثرة بما يحويه الفكر من إيديولوجيات كان للميثوس الأثر الواسع والعميق عليها، وهذا كله قد عاد بالسلب على الدرس الميثافيزيقي فلم يحز أي تقدم منذ عصور ما قبل الميلاد إلى يومنا هذا، والإشكال حسب كانط لم يكن في طبيعة الميثافيزيقا وإنما كان في منهج الذات الدارسة لمباحثها، هنا يدع كانط إلى ميثافيزيقا مشروعة بعيدة كل البعد عن الميثافيزيقا التي خاضها العقل السفسطائي، ميثافيزيقا مشروعة تحتكم أولا وأخيرا إلى العقل، ولايمكن أن تشرع في درس وتحليل الإشكالات التي تصادفها إلا بعد أن تقوم بضبط المنطلق التأسيسي للفكرة بأليات عقلية وأساليب منطقية، هذه الممارسة الفكرية والتي تمد القضايا الميثافيزيقية بالشرعية العلمية والمعرفية إنما تكمن في نقد الأحكام الأولانية التأليفية والبحث في مدى إمكانياتها حتى يبنى الدرس فيما بعد على أسس متينة يستطيع العقل أن يثق في النتائج المتوصل إليها كما يثق في مدى مصداقيتها وثوق ما يتوصل إليه من نتائج في الحقل العلمي، ومنه يمكن القول أن" المشروع الكانطي في علمنة الميثافيزيقا وسعية لإمدادها بالشرعية قد كان له اثره الواضح فيما لحق من درس في الحقل المعرفي الفلسفي عامة وفي الحقل المعرفي الميثافيزيقي بخاصة

7. قائمة المراجع:

- أبوحجر، أحمد عمر، **التفسير العلمي للقرآن في الميزان،**، ط1، دار قتيبة، بيروت، (1991)م
- إيميل، بوترو، (1926)، **فلسفة كانط**، تر: عثمان محمد أمين
- إمام، عبد الفتاح إمام، **مدخل إلى الميثافيزيقا مع ترجمة للكتب الخمسة الأولى من ميثافيزيقا أرسطو**، ط1، نهضة مصر، مصر، (2005)م
- الصدر، محمد باقر، **فلسفتنا**، ط3، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، (2009)م
- رجب، محمود، **الميثافيزيقا عند الفلاسفة المعاصرين**، ط2، ادار المعارف، القاهرة، (1986)
- كانط، إيمانويل، **مقدمة لكل ميثافيزيقا مقبلة متبوع بأسس ميثافيزيقا الأخلاق**، تر: نازلي إسماعيل حسين، موفم، الجزائر، (1991)م.
- كانط، إيمانويل، **نقد العقل المحض** ، تر: موسى وهبة، مركز الإنماء القومي، لبنان،(1988)م
- لالاند، أندري، **موسوعة لالاند الفلسفية**، تعريب خليل أحمد خليل، ط2، منشورات عويدات، بيروت، (2001)م،
- ليكليرك، ايفور، **ميثافيزيقا وايتهد**، عرض تمهيدي، تر: علي عبد المعطي محمد، ملتقى الفكر، الإسكندرية، (1958)م.
- محمود، زكي نجيب، **موقف من الميثافيزيقا**، ط2، دار الشروق، القاهرة، (1983)م
- هوندرتش، ت، **دليل أكسفورد في الفلسفة**، تر: نجيب الحصادي، المكتب الوطني للبحث والتطوير، ليبيا، (2003)م
- دفيد، هيوم، **مبحث في الفاهمة البشرية**، تر: موسى وهبة، ط1، دار الفارابي، بيروت، (2008)م